انخفاض قيمة العملات الخارجية .. الجهود والنتائج

اللواء/ علي حسن زكي

لقد كان لجهود رئيس المجلس الانتقالي ونائب رئيس المجلس القيادي ورئيس اللجنة العليا للموارد السيادية والمحلية، عيدروس قاسم الزبيدي، ولقاءاته برئيس مجلس الوزراء ونائب وزير المالية ورئيس البنك المركزي أثر بالغ في انخفاض قيمة العملات الأجنبية، ولاريب في ذلك.

على أن الإجراءات والخطوات التنفيذية التي اتخذها رئيس الوزراء وتشكيل اللجان المتخصصة، ومنها اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد، قد كان لها أثرها في الانخفاض. وفي هذا الإطار تأتي الإجراءات الفنية والمصرفية التي اتخذها البنك المركزي في مراجعة نشاط شركات الصرافة وإغلاق الشركات المخالفة منها، فضلاً عما يُقال من إلزام المؤسسات والمرافق الحكومية المتخلفة بإيداع إيراداتها وعائداتها إلى البنك المركزي، ويكتمل ذلك بإيداع كل المحافظات لإيراداتها إلى البنك المركزي وكذلك أي موارد وعائدات أخرى على اختلاف مسمياتها، إن وجدت وحيثما وجدت، وما تردد عن ضغوطات خارجية مورست من وزارة الخزانة الأمريكية على كبار الصرافين وتهديدهم بتعليق أنشطتهم المصرفية.

وخلاصة القول: إن الإرادة السياسية الفاعلة حين تتحرك، والاقتصادية والمالية والمهنية حين تتوافر وتتظافر مع الإرادة السياسية، ويتم وضع يدها على كل مواطن الداء، فلا شيء أمامها من المعالجات الناجعة مستحيلا.

إن عامة الناس قد استقبلوا انخفاض قيمة العملات الخارجية بالفرحة، ومع ذلك يأملون ألا تظل مجرد أرقام لا تنعكس في تدني أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والأدوية ومستلزمات الأطفال والملابس والوقود والمحروقات. ويأملون أن تتواصل تلك الجهود المثمرة في انتظام خدمة الكهرباء والماء، وكذلك في مجالات الصحة والتربية والتعليم، وهيكلة الأجور والمرتبات ودفعها نهاية الشهر وإطلاق العلاوات المستحقة قانونا، وكذلك الوظيفة العامة وامتصاص البطالة كحزمة مترابطة تكمل بعضها بعضا في إطار خطة تعافي اقتصادية واجتماعية وخدمية شاملة لتحسين مستوى معيشتهم وخدماتهم ومستقبل أولادهم وأجيالهم، ووفقا لكل ما هو متاح وممكن توفيره من كل مصادر وموارد التمويل الداخلية والخارجية، ووفق الأولويات الضرورية.

إن مكافحة ومحاربة الفساد والفاسدين وبكل أشكاله وصوره ومسمياته وتجفيف منابعه يحتل أهمية بالغة في تأمين استمرارية وديمومة كل ذلك.

وعلى صعيد ما تم، فإن لسان حال الناس يستغرب من انخفاض هكذا غير متوقع للعملات الخارجية لجهة توجسهم ومن شدة ما عانوه ألا يكون ذلك تخديرًا للغليان الشعبي والجماهيري، وبانتهاء مفعوله يعاود الارتفاع. وستكون الانتكاسة، إن حدث ذلك لا سمح الله، أكبر كارثة على حياة الناس الاقتصادية والمعيشية والخدمية وكل شؤون حياتهم الأخرى.

وفي ذات السياق، هناك ترحيب واسع بتوجيهات رئيس الوزراء لمراقبة التجار والأسعار، وبالإجراءات التنفيذية التي اتخذتها المحافظات وتوجيه المكاتب المعنية للنزول الميداني لمراقبة وضبط أسعار البيع، ويكتمل بشموليته على المستوردين وأسعار البيع على التجار، وكسر احتكار الاستيراد وفتح باب المنافسة لكل التجار الجنوبيين من لديه إمكانيات الاستيراد.

ومع كل ما تم حتى الآن وعلى أهميته، العبرة في أن يذهب المواطن إلى المتجر والبقالة لشراء احتياجاته، وإلى الصيدلية لشراء علاجاته ومستلزمات أطفاله، وإلى محل بيع الملابس لشراء ملابسه، وإلى أماكن بيع كل متطلباته الأخرى بما فيها محطات المحروقات ومحطات وأماكن غاز الطبخ والمتعهدين في الحارات، لتتناسب وتتماشى مع انخفاض قيمة العملات الخارجية، والأمل خير.

معالجات أم تنويم

صالح علي الدويل باراس

المظاهرات والاحتجاجات كانت بمثابة الحجر التي حرّكت المياه الراكدة إذ كان تعبير الناس عن معاناتها حقيقيا وفشلت محاولات توظيف تلك المعاناة لأهداف سياسية وحزبية وظلت مهما تعددت محاولات التوظيف تعبيرا جازما عن المعاناة وجرس إنذار للقائمين محليا وإقليميا : انه كفى عبثا بخدمات الناس ومرتباتهم وحقوقهم الاساسية وان التغيير الذي يهم الناس ليس تشكيلة المجلس الرئاسي ولا مجلس الوزراء فقط بل إجراءات مالية وسياسية واقتصادية تعالج حالة التردي التي وصلتها الخدمات ومعالجة للفقر الذي وصل كل القطاعات.

جاء التحسن في الصرف او الأسعار او الخدمات بعد أن كان جزء من اسلوب ضغط/ حرب اعتقد انه وصل بعد عقد من الزمان انه غير مجدي من قبل قوى إقليمية ومحلية اعتمدته خلال الفترة الماضية وجندت له حملات إعلامية لشيطنه قوى في الساحة وانه مسؤوليتها وأنها سببه لكن جذور هذه القوى عميقة في الأرض عمق قضيتها فكانت اقوى من كل المحاولات فصار من الضرورة الخروج من ذلك الوضع لأنه لم يعد يُطاق محليا وإقليميا ودوليا وانه لابد من معالجات وان المعالجات مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية اي طرف آخر ، ففي الحروب مهما كانت التعقيدات فان تلبية الاحتياجات الأساسية للناس في حدّها الادنى من غذاء وماء ورعاية صحية...الخ ضرورة لا تقبل المناورة او جعلها لعبة مناورة سياسية بين الاخوة الأعداء في العملية السياسية في الحرب.

هذه مسؤولية اي حكومة في العالم سواء حكومة سلم او حكومة حرب واعتقد ان القوى المؤثرة او المعطلة وصلت إلى قناعة بعد اقالة بن مبارك وكشفه عن نزر يسير من المتسببين ومن القوى التي كانت تعرقل عمله فكان من الضرورة اقليميا ومحليا تفعيل دور الحكومة ورئيس الوزراء الجديد سالم بن بريك والرجل لديه رصيد كبير من الإنجازات والخبرات وليس طرفا سياسيا بل مهنيا.

إلى هذه اللحظة فالتحسن بقرار اداري ، والقرار الإداري لايكون في قوة التوجه السياسي فالتوجه السياسي يكون متبوعا بإجراءات تعزز الناتج المحلي وتوقف الفساد وتضع إجراءات صارمة على الإيرادات السيادية والتخفيف او الاستغناء عن "جيش المعتلفين الشرعجيين" في الخارج الذين يستهلكون أكثر من 30% من موازنة الدولة حينها سنقول ان هذه الإجراءات حقيقة ستصب في صالح الاقتصاد وانه يسير في طريق التعافي وان تلك الإجراءات ستفيد البلاد في كل مناحي حياتها وستفيد المواطن في إدارة شؤون حياته بشرف وكرامة وانها ليست إجراءات تنويمية او شكل من أشكال المضاربة التي ستبعث بشكل أكثر سلبية من السابق.

تجربة أعتز بها .. وثقة أقدّرها

مختار اليافعي

مع اختتام مرحلة من أبرز محطات مسيرتي المهنية، وبداية أخرى لا تقل أهمية، أجد من الواجب أن أتوقف لأعبّر بشفافية وامتنان عن تجربتي في تأسيس ورئاسة قطاع الإذاعة والتلفزيون بالمجلس الانتقالي الجنوبي، والمساهمة في تأسيس الهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي؛ وهي مهام تشرفت بحملها بكل إخلاص ومسؤولية، رغم ما رافقها من صعوبات وتعقيدات.

لقد كانت تجربة ثرية، حافلة بالتحديات والطموحات، تطلّبت جهودًا استثنائية بُذلت ليلاً ونهارًا، لبناء مؤسسات إعلامية جنوبية تعبّر عن قضايا شعبنا بعدالة ومهنية، وتنتصر لهويته وانتمائه، لم تكن الرحلة سهلة، لكنها كانت مليئة بالدروس والمواقف التي منحتني خبرة أعتز بها، ومهما اختلفنا أو اتفقنا، فقد كنت حريصًا على التعامل بنيّة صادقة، ومسؤولية وطنية، واحترام دائم للجميع.

أتقدّم بخالص الشكر والعرفان لفخامة الرئيس القائد عيدروس الزُبيدي - Aidroos Alzubidi حفظه الله ورعاه، على ثقته الغالية ودعمه اللامحدود في جميع مراحل تلك التجربة، وهي الثقة التي كانت حجر الأساس لكل ما تحقق.

كما أخص بالشكر والتقدير صاحب البصمة الأولى في تأسيس الإعلام الجنوبي، الشيخ هاني بن بريك، وكذلك الأستاذ العزيز علي الكثيري، أول رئيس للهيئة الوطنية للإعلام الجنوبي، والأستاذ الحبيب سالم ثابت العولقي، الرئيس السابق للهيئة، وجميع أعضاء الهيئة، وكافة الزملاء الذين شاركونا لحظات البدايات، وقدموا لنا النصح والمشورة، وكانوا عونًا صادقًا في مسيرة البناء والتأسيس، لقد كانت مواقفهم النبيلة، ودوافعهم الصادقة، حافزًا قويًا للاستمرار رغم صعوبة الطريق.

ولا يفوتني أن أعبّر عن فائق امتناني وتقديري العميق لفريق العمل، الذين كانوا بحق العمود الفقري لكل إنجاز، والركيزة الأساسية لكل نجاح، فقد حملوا الأعباء بروح الفريق الواحد، مؤمنين برسالة الإعلام الوطني، وقدموا من وقتهم وجهدهم وتفانيهم ما لا يمكن اختزاله في كلمات، وبدونهم، لما تحقق الكثير مما تحقق.

وفي هذا السياق، أجدّد امتناني الكبير لفخامة الرئيس القائد حفظه الله، على تجديد ثقته الكريمة بتكليفي رئيسًا لهيئة الشؤون الاجتماعية، وهي مسؤولية وطنية عظيمة أضعها نصب عيني، وأعد بأن أكون على قدرها، مكرّسًا كل جهدي لخدمة شعبنا الجنوبي وقضيته العادلة.

كما أتوجّه بالشكر والتقدير لكل رؤساء الهيئات والدوائر التي تم دمجها ضمن هيئة الشؤون الاجتماعية، على ما بذلوه من جهود صادقة في خدمة المجتمع الجنوبي، وسنعمل معًا، بعون الله، على مواصلة تلك الجهود وتطويرها بما يلبي تطلعات شعبنا ويواكب متطلبات المرحلة.

وفي الوقت ذاته، أبارك للأعزاء في هيئة الإعلام والثقافة بمناسبة تكليفهم بمهامهم الجديدة، متمنيًا لهم كل التوفيق والنجاح في أداء رسالتهم، ومؤكدًا على أهمية التكامل والتعاون بين مختلف الهيئات لخدمة الجنوب وقضيته الوطنية في هذه المرحلة المفصلية.

وإن كنت قد أخطأت بحق أحد في مرحلة من المراحل، دون قصد، أو بدر مني تقصير في موقف أو لحظة، فأنا أعتذر بكل صدق، فما كان ذلك عن سوء نية، وإنما هي طبيعة العمل وضغوط المسؤولية.

وفي الختام، أتمنى كل التوفيق والسداد لرفيق الدرب والنضال الحبيب عبدالعزيز الشيخ رئيس هيئة الإعلام والثقافة، ونائبه المربي الفاضل والموجّه الكريم الدكتور عبدالله الحو ، في مواصلة هذه المسيرة المباركة.

وأسأل الله أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير وطننا الجنوبي وشعبه الصامد.

معًا نمضي بثبات نحو بناء مؤسسات جنوبية قوية، تعكس تطلعات شعبنا، وتخدم أهدافه المشروعة.